

تصريح

على إثر المقال الصادر بإحدى الجرائد الوطنية، بتاريخ السبت 15 فبراير 2014، تحت عنوان "حكومة بنكيران تعرض حياة ضحايا سنوات الرصاص للخطر"، والذي يدعي تجميد تحويل تعويضات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي لفائدة ضحايا سنوات الرصاص تبعا لإحدى توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة المتعلقة بالتغطية الصحية والإدماج الاجتماعي، ومع التأكيد على الطابع المنحاز والغير المهني للمقال، يهم الحكومة تقديم التوضيحات التالية :

1- تحرص الحكومة على استمرارية الخدمات المقدمة لهذه الفئة وتوفير كافة الاعتمادات اللازمة لذلك؛

2- تنفي الحكومة بشكل قاطع تجميد أو تأخير تحويل تعويضات الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي الواجبة بحكم توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لفائدة الأشخاص ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان؛

3- تخبر الحكومة الرأي العام بأنها برمجت برسم قوانين المالية المتتالية لسنوات 2012 و2013 و2014 الاعتمادات الكافية لتحويل هذه التعويضات؛

4- عملت الحكومة ليس فقط على تحويل هذه التعويضات في الوقت المخصص لذلك بل حسنت أجندة تحويلها لفائدة هذا الصندوق، بحيث تم التوقيع على قرارات الصرف برسم سنوات 2011 و2012 و2013 و2014 على التوالي بتاريخ 27 شتنبر 2011 و 28 يونيو 2012 و 03 ماي 2013 و 09 يناير 2014.

